بسم الله الرحمن الرحيم

محمدك يامن انطق لسان عبده بايات جلاله وشكره يامن انعم عليها العلوم المعارف
بفضله وافضاله ونصلي على نبيك محمد المختار من اشرف الاصناف الانسية وعلى آله واصحابه
المؤيدين بانفوس القدسية وبعد فان اقل خلق الله المولى محمد بن عمر بن علي الفارسي
عفا الله عنه طريق الصدق والصواب وحفظه عن الخطاء والاضطراب يقول لا يخفى على الطابع
النبيه والعقول المستقيمة ان كتاب شرح الشمسية للمولى الامام مؤيد الاسلام منير المحج
والبراهين كاشف الاسرار الاولين قطب الحق والدين بواة الله ثراه على علين تشتمل على خلاصة
قواعد ذوي ميزان الحجة والبرهان وعمدة اصول لعصم عن الخطاء فمراعاتها الاركان ويزدي
على فوايد شريفة وزوايد منيفة وان حاشية الامام النحرير المحقق والهمام العلامة المدقق
استاذ البشر والعقل الحادي عشر سيد المحققين شريف الملة والدين قدس الله روحه وجعل
قبره حوى على عرز الفرايد ودرر الفوايد اودع فيها جواهر اللطايف والاسرار
واوضح فيها تاج الافكار والافكار قد اشتهرت واشتهر بها الاذكياء ولا يطلع على مقاصدها
الا الفضلاء وادنى تامل شفعت بحل الفاظه كل منا ومعانيه والكشف عن مطالبه ومعانيه
وقد تصفحت الكتب المعتبرة في الميزان وتفحصت عن الشروح الشافية المشار اليها بالبنان

THE BRITISH LIBRARY
ORIENTAL AND INDIA OFFICE COLLECTIONS

حتى اسديت بهر موزه وفتحت ابواب كنوزه وظفرت بفرايد نفيسة وجرايد لطيفة
وتنبهت على مواقع الذلل ومواضع الخلل ولا زال اصحابي من المشاركون في البحث
متمسون مني ان الاحض مقاصده واحرر معاقده رافضا تحملاته وابين مهماته واقيد مالا يقدر
منه اهل الحقيق وما اطلعت عليه بنور التوفيق فشرعت في ذلك في مراط الملال منه توالق
الزمان وتفرق البال منه طوارق الحدثان متوسلا بارواح العلماء الراسخين من اصحاب الكشف
وارباب النفس معايلا من الله الحكيم الوهاب ان يهديني طريق الصدق والصواب فهو رتبة
على مقدمة وثلث مقالات اعلم ان من دأب المصنفين ان يشيروا في اوايل تصانيفهم
الى جملة اجزائها اجمالا ليكون الشارح فيها على بصيرة فلهذا قال المصنف رتبة على مقدمة الخ
عطف على قوله وسميته فيكون ضميره الضاربا جعا الى الكتاب وما ذكره الشارح من ان الرسالة
مرتبة ليس بيان مرجع الضمير بل محصل الكلام فاندفع ما توهم من ظاهر كلام الشارح من
ان الضمير راجع الى الرسالة بتاويل الكتاب والظرف متعلق بالفعل المذكور باعتبار تضمنه
معنى الاشتمال وقيل يحتمل ان يكون متعلقا بالاتقال ليلزم اشتمال الشيء على نفسه لان الشيء
الكتاب اشتمل لكل واحد منه الخمسة شمول الكل لاجزائه فالشامل هو المجموع والمشمول
كل واحد منها لا يقال ضمير قوله لا يرجع الى المصنف لان ما سواه من الضمائر المذكورة يرجع الى
الشارح ولا الى الشارح لان ما ذكره منه ورتبة على مقدمة وثلث مقالات وخاتمة ليس
هذا من الشارح منه المتن لانا نقول رتبة على مقدمة من حيث انه يتلفظ به الشارح غير ملتفظ
به المص فيكون الضمير راجعا الى الشارح وما ذكرنا يندفع ما قيل على قوله هكذا وجه عبارة
المتن من ان المذكور بعينه هو عبارة المتن فلا وجه للتشبه فافهم منه والصواب ان نقول
الحاصل انه لما فصل المصنف فيما بعد كون المقالات ثلث علم انه لم يعلم منه السابق اذ التفصيل

ي الحرارة الى حد منها وجود ذلك الحرارة بدون لازمة الحارة لمن لان الحرارة المطلقة ان لم يكن تابعة لها فظاهر وان كانت تابعة لها فمعنى
مطلق الحرارة ما يعم الماهية الحارة والتابع من حيث انه تابع يمتنع وجوده بدون المتبوع فيلزم امتناع وجود مطلق الحرارة بدون الماهية الحارة لا يقال
لا نم ان التابع مطلقا لا يوجد بدون المتبوع لما تابع الموصوف بالتبعية لذلك المتبوع لا يوجد بدونه بعد تسليم قرارة الذات لا يوجد بدون
ان يكون مطلق الحرارة يوجد بدونها فان اردت ان التبعية مفهوم التابع كما يفهم من تبعية العين له اعلم ان قولك من حيث هو تابع
قد يراد به بيان الاطلاق وقد يراد به الغرض منك كما في قولك الانسان من حيث انه نبيع ويمكن ان يراد به وقد يراد به التبعية سكانية قولك الانسان من حيث هو
حيوان موضوع الطبيعي وقد يراد به التعليل كما في قولك الماء من حيث انه ماء وقد يراد به التبعية تابع من حيث انه تابع بمعنى قبول الماء في
والثالث لان المراد بالتابع بهذا مفهوم التابع من حيث الاعتبار وهو تعليله بمفهوم المعنى الاول فيكون معناه ان التبعية
مفهوم التابع لكن يجرح ما ذكره الشارح رحمه الله من ان اللازم من الحد عدم الظهور المعنى انه حينئذ تعرف فرضية الخلط لات اذا كيرى الفياس
اذا كانت احدى الوصيات الانتاج كانت التبعية كالصغرى فعند القياس المذكورين التبعية والالتزام بذوجه احد مطلقا بدون الطابقة
اقول في جعل الطبيعة جزء ماهية اما ان يقصد بجزء معناه لكان الظهور اهم اما الجزء
القصد الجاري على قانون التخصيص والا لو قصد بزاء ويعني يلزم ان يكون مركبا ان قول المراد بالقصد اما القصد بالفعل او صلاحية القصد فعلى
الاول يخلو المركبات قول استعمالها والقصد الى حقايقها في تعريف المفرد على التاني يخرج من الطيران الناطق على معنى حد المفرد لانه بحيث
يقصد جزء الناطق بجزء معناه فالطيران الناطق المراد حصر قصد دلالة جزء الدال على المعنى وذلك المعنى والطيران الناطق حين المقصد به
المعنى الحيوان لا يقصد لفظ الطيران والناطق معناه فاحد داخل في المفرد فاسلم ذلك فيخرج منه الطيران بالمكتوب جزء كمفرد فاسلم ذلك
لما يقول وما يكون لم جزء لا يعني كالنقطة اقول ان ما صدق عليه النقطة ليس له جزء لا مفهوم النقطة على الحيوان عبد البر على ما يعد حال المطلقة
جزء فقط على جزء معناه ما حقاء وضع آخر فانه لم معنى ما صدق وصحيح مختلفين وهو مطلقا ومعناه العلمي كمرفي عدم دلالة جزء لفظ
على جزء معناه وكذا الحيوان الناطق على والفرق بين الصورتين هو ان المعنى التركيبي في الحيوان الناطق جزء معناه العلمي فانه عبارة عن المعنى
الترسي والمشخص فاذا دل جزء اللفظ بالمعنى الوضع التركيبي على جزء المعنى فقد لانه عليه دلالة على جزء المعنى العلمي المقصود ودلالة جزء
الجزء المعنى التركيبي في عبد الله نسبي جزء من المعنى العلمي الذي هو الشخص الانسان لان العبد وشرعا جزء من الشخص وكذا عبد الله

لفظ الله

لفظ الله قولا جزء لفظه باعتبار الوضع التركيبي على جزء معناه ليست دلالة على جزء المعنى لفظ فافهم قسم في الالف سوالا جملة
لا لها بحسب الذات فان قول التقسيم ضم قيود على الكلي لتحصيل اقسام كل فقد قسم فيكون التقسيم ايضا باعتبار المفهوم فالجواب ان معنى نحو التقسيم
ان التقسيم بحسب الذات سواء الباعث عليه هو حصول الذوات التي هي الاقسام لان المقسم سواء الذات وقد قيل ان كل قسمة يوجد في
كل كلي تورد وه بالحقيقة انما يكون على افراد الاجناس بالحقيقة ان افراده بعضها كذا والبعض الاخر كذا فكان التقسيم الحقيقة عبارة عن قسمة
الكلي الى الجزئيات التي هي طرفه وحاصلة ايجاد الكلي الى جزئياته فلا اشكال فاعلم ذلك مما لا خفاء عليه وهم اذا اشتبه الفرع بمعنى
اعتبار الاصل بجهة اجزاء والادلة مستبعد جدا وجه الاستبعاد دخول اكثر الالفاظ المركبة في المفرد وايضا لم يتعرض
لما يدل على عدم النقض وجه انظر والافاضل الدليل لمختار الجمهور والاجوبة عليه واحتيط على عدم اعتبار التقسيم والالتزام معها بالمعنى الاول
بل هذا باطل اذ لا يسبق كلام الشارح باشتراط الاولوية والصحيح كركه لا يسبق كلما يحق الافراد بالنسبة الى المعنى
الحقيقي فما صحح في ان ليس المذكورين بالنسبة الى المعنيين المذكورين معنى الافراد بدون تحقق بالنسبة الى المعنى المطلق بالنسبة جزء على هذا
الوجه ان الافراد على المعنيين المذكورين بمعنى عن الافراد بحسب المطابقة في الترجيح في اعتبار ما صحيح وجه المرجح ان التركيب جوهر
والافراد عرضي ولوجود اشرف ما صلا انه اعتبر المطابقة في المقسم لان اعتبار التركيب الذي هو اشرف المعنيين بمعنى عن اعتبار جوهر
يكون على وجه وجه الترجيح نهاية المطابقة في هذه الاشكال من وجهين اما اولا فلان هذا انما يتم اذا كان الافراد المطابقة التركيب بحسب المطابقة
صحيح عنها مفرد والتركيب بحسب التضمن والالتزام لان اصابي طلب فائده اعتبار التركيب في الافراد وعدم اعتبار التركيب والافراد بحسب
المعنيين واما اذا كان كذلك بان يكون التركيب بالنسبة الى المعنيين واخلاد لم جرى خلل الافراد بالنسبة اليها فلم يتم وما ثانيا فلانه
لو اريد بغير المطابقة في قوله من الاكتفاء عدم المطابقة التضمن والالتزام لم يكن ملا يلا للذكره في صدر البحث من ان المراد بالتزام
بغير الدلالة مطلق وان اريد بالمطلق لم يكن هناك اكتفاء لان المطابقة ايضا مذكورة في تعريف المطلق كالتضمن والالتزام بل ذاتها
اقول اريد بغير المطابقة التضمن والالتزام قوله لم يلزم ما ذكره في صدر البحث قلت ذكر الشارح دليلا على الاكتفاء بالمطابقة
وعدم اعتبار المطلق وسوان التركيب لا يحتمل باعتبار المعنيين لا اذا لحق الفرد عليه ان الافراد فيقضي الاكتفاء بغير المطابقة
كان التركيب فيقضي الاكتفاء بالمطابقة قد ذكر سكوت ما يرجع كلام الشارح من ان التركيب بمعنى المفهوم الموجودي فقوله ولا يلتفت
الى ما قصد ليس بالفراي اصل الكلام حتى يلزم عدم كونه ملاحظة القصد بل بالنظر الى رجحه من ان التركيب بمعنى المفهوم الوجودي

العرض عام وما ذكر انما يفيد افادة التمييز اصلا بدليل على ان يكون عرض معرف شيء بصفة التمييز لكنه
اقوى من الى حصه اقوى من الى حصه وهذا افادة المركب بالقيد البسيط مع امر امر سوا الاطلاع على الشيء بما هو
غرض له او تميز الشيء عن بعض ما عداه لكنه اكمل من الفصل وحده لان المركب من العرض العام
والفصل اكمل من فصل وحده لاشتماله على امر زايد هو الاطلاع على الشيء بما هو عرض له او التمييز وجه آخر ظاهر
ما ذكره هو اكمل من العرض العام والفصل فان كلا من المركبين يشتمل على الفصل والمركب الاول يشتمل
على الجنس والعرض العام يحصل الاطلاع على الشيء بما هو عرض لكن الاطلاع من الخاصة بوجه مخصوص ولو اخذ بقيد
التميز الخاص عن كل ما عداه والعرض العام لا يفيد التمييز الا بعض ما عداه على ما ذكر وطريق الحصر انه
الاقسام اي طريق اطراد هذه الاقسام الاربعة على وجه يدخل منها تمام اقسام المعرف من اقسام الذاتية وغيرها يقال
التعريف اما بالذاتيات او الاعراض كما يجوز الذاتيات فاما ان يكون بجميع الذاتيات وهو حد التام سواء كانت تلك
الذاتيات الجنس والفصل او الامور المنتزعة منه وهو حد الناقص سواء كان البعض الجنس القريب والفصل
القريب او الفصل القريب مع الجنس البعيد او الجنس البعيد والفصل القريب فاما ان يكون بالخاصة القريبة
والخاصة سواء الرسم التام او غير ذلك من حد الناقص سواء كان ذلك الغير الجنس البعيد او الخاصة والعرض العام
ولا حد وحده واسم ان يبين ما ذكره الشيخ في هذا المقام من بيان الاقسام وبين ما ورد في الشيء من الصواب الجمع
الخالفة وهي اما مقومة او لعقلية اما المقومة فهي تعريف الشيء بما يساوي المعرفة والماهية وسواء يكون بالحد
باحد حالي الجزء وهو قوى الشيء للشيء لتوضيح الكلام في هذا المقام هو ان الحالي الواقع في التعريف
اما ان يكون بحسب اللفظ او بحسب المعنى اما الاول فانما يتصور اذا حاول الشخص التعريف بغيره وذلك يكون
في التعريف اللفظي ظاهر ان هذا لا يناسبه الى ذلك لا يفطن الغريب الوحشي والمشترك فاما ذلك على التقرير
التعريف واما الثاني فانما ان يكون الحالي مشتركا بين الحدود والرسوم وحقيقة باحدهما اما الاول فهو ان
يكون الحالي مشتركا بين الحد والرسم فهو كالحالي الواقع في تعريف الشيء بما يساويه في المعرفة والحالة
والواقع في تعريف الشيء بما هو اخص كقولك في تعريف الانسان انه الانسان الضاحك فان الضحك اخص عند العقل
من النار والواقع في تعريف الشيء نفسه كقولك في تعريف الحركة الانسان انها الفعل الواقع في تعريف الشيء
بما يتوقف معرفته عليه اما بديهية او كسبية والامور المذكورة فالحالي الاول قليل من الثاني لانه في الاول
فلما كان العلم بالحد والمعرف معا كان العلم باحدهما مستلزما للعلم بالآخر وهو محقق احدهما بالآخر بخلاف
الثاني فان الحالي بالحد اخفى وفكان ذكر تعريفا لاحد المجهولين بما هو اشد حلا من الآخر فلا يكون
مطلوبا بجواز التعريف كما في الاول فانه في الاول باعتبار المغايرة وللاستلزام وفي الثاني باعتبار المغايرة
وحدها والثاني من الثالث لان الثاني ايضا مفيد جواز التعريف وان كان كل واحد من الطرفين معلوما
لا الاول احدهما مغاير للآخر بخلاف الثالث فانه تعريف المجهول بغيره والثالث اقل من الرابع لان الاول
مبني على تقدم الشيء على نفسه بمرتبتين والرابع مبني على تقدم الشيء على نفسه بمراتب فان قيل لا نم ان الاول

المذكورة

المذكورة من الحالي مشتركة بين الحد والرسم فانما لو كانت مشتركة بينهما لامكن وقوع شيء منها في الحدود
والثاني في بطلان التعريف بالحدود لا يكون الا بتمام الامر والمساوي له اولى الجزء الاول وان كان
كذلك فكان وقوع شيء من الامور المذكورة في الحدود اما بجواب ان المراد انه شيء يصدق وجه من وجوه
الحالي لا يكون المذكورة في مقام التعريف حدا والرسما اما الاول فلما ذكر من ان حد لا يكون الا بالجزء والحالي
فلان الرسوم لا بد فيها من الخواص اللازمة التي فلا بد من المغايرة وللاعراض واما الامور المختصة بالحدود
فكذلك الخاصة مقام الفصل واما الامور المختصة بالرسوم فكذلك الخاصة مقام الخاصة هذا اذا جعل السكون
اي الى كون الحركة والسكون في مرتبة واحدة من العلم والجهل اما سوى ذلك يكون بين الحركة والسكون
يقابل التقابل وان الحركة ح تكون السيبة آس في مكاس والسكون كون الشيء اس سنة مكان وضدان المفهومان
الوجوديان المتضادان في العلم والجهل واما اذا كان متهيا بقابل العدم والملكة يكون السكون اخفى لما ان
الاعلام تعريف بملكاتها وانت خبير بانه لو قيل كما لا مرين المتضايفين لكنا اولى هذا آخر ما اردنا تحريره
في هذا الباب والحمد لله العلم الوهاب والصلوة على خير من اوتي
الحكمة وفصل الخطاب وعلى آله واصحابه جبريل والمحاب
وقد وقع الفراغ عنه تاليفه
في عاشر المحرم الاول سنة السنة
الآخرة للهجرة المصطفى
تاسع سنين العقد
في بلدة لاره
حيث
الكتاب